حكومة الانقلاب تدرس زيادة أسعار الأسمدة المدعمة للفلاحين 30%

الاثنين 22 يوليو 2024 06:28 م

بالتوازي مع أزمة نقص الغاز ووقف بعض المصانع، تدرس حكومة الانقلاب العسكري رفع أسعار الأسمدة المدعمة بنسبة تصل إلى 30%، لتصل إلى حوالي 6250 جنيه للطن مقابل 4800 جنيه حالياً.

مسؤول حكومي أرجع السبب إلى ما أسماه مواجهة الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج خلال الفترة الأخيرة، وتأتي بعد نحو أسبوعين من ارتفاع أسعارها في السوق الحرة بنحو 54% بسبب أزمة نقص الغاز خلال شهر يونيو الماضي، لتصل إلى 20 ألف جنيه للطن مقابل 13 ألفاً في مايو.

وتلزم الحكومة منتجي الأسمدة بتوريد 55% من إنتاجهم بسعر مدعم إلى وزارة الزراعة المصرية لتغطية احتياجات السوق المحلية، مقابل السماح لهم بتصدير الكميات المتبقية.

تهديد مصانع الأسمدة

يحصل المزارعون على حصص موسمية من الأسمدة بأسعار مدعمة، وتقوم وزارة الزراعة بتوزيع هذه الحصص من خلال الجمعيات التعاونية. ومع ذلك، وبسبب محدودية الكميات المخصصة من الأسمدة المدعمة، يلجأ العديد من المزارعين إلى شراء كميات إضافية من السوق الحرة لتلبية احتياجاتهم، والتي تمثل السعر الحقيقي للسماد.

المسؤول أوضح أن جميع شركات الأسمدة تقدمت بشكاوى وطلبات لزيادة أسعار الأسمدة التي يتم توزيعها على المزارعين في البلاد بأسعار مدعمة، بسبب ارتفاع تكلفة إنتاج الأسمدة في المصانع خلال الفترة الأخيرة بشكلٍ لا تستطيع تحمله الشركات.

وأفصح أن الحكومة تنتظر بلورة الصورة النهائية بما يتعلق بتوصية رفع أسعار الأسمدة بنسبة 25% إلى 30%، مع بحث تعويض الفلاحين بشكل مرضٍ يمتص تأثرهم بزيادة الأسعار".

أزمة الغاز

وبدأت أزمة الغاز الموجه لمصانع الأسمدة مطلع شهر يونيو الماضي، إذ تشهد هذه المصانع بين الحين والآخر توقفاً كلياً أو جزئياً في الإمدادات، بما أثر على كميات الإنتاج والمبيعات لديها.

ويأتي قطع الغاز الطبيعي عن مصانع الأسمدة الأكثر استهلاكاً له والمنتجة لمادة اليوريا بشكلٍ خاص، وسط تركيز وزارة البترول على زيادة الكميات الموزّدة إلى محطات الكهرباء لتلبية احتياجات المواطنين.